QATAR

بيان دولة قطر

المؤتمر الوزاري الدولي
للطاقة النووية في القرن 21

واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية
28 - 26 اكتوبر 2022

يلقيه المندوب الدائم لدولة قطر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
السيد سلطان بن سالمين المنصوري

السيدة الرئيسة

يسرني أن أبدأ بتهنئتكم على رئاستكم لهذا المؤتمر المهم الذي نأمل أن يكون خطوة متقدمة في جهود المجتمع الدولي للتوسع في استخدام الطاقة النووية بشكل آمن للإنسان والبيئة، كما أشكر الحكومة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنظيم المؤتمر.
يواجه العالم اليوم أزمة طاقة غير مسبوقة بسبب الصراع الدائر حاليا بين الاتحادي الروسي وأوكرانيا حيث تواجه اغلب الدول مصاعب في توفير الطاقة مما ادى الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وحدث جراء ذلك زيادة كبيرة في معدلات التضخم لذلك ومن اجل وقف تفاقم الأمر ندعو من هذا المنبر الى التوقف عن حظر مرور الطاقة أو منع تصديرها أو استيرادها في مراحل الأزمات السياسية وعدم استخدامها اداة في النزاعات فهي ليست سلاحاً.

ان دولة قطر لديها قناعة بأن اعتماد مزيج من مصادر الطاقة يساهم بشكل فعال في ضمان استدامة التنمية وتحقيق أمان امدادات الطاقة للشعوب، وترى بأن الطاقة النووية كمصدر ينمو استخدامه على الصعيد العالمي يمثل أمل يمكن أن يشكل مصدراً كبيراً للطاقة متى ماتم مراعاة عناصر الأمان والسلامة النووية المعتمدة والمقبولة دولياً.

ورغم خشية البعض من حوادث مفاعلات الطاقة النووية ورغبتهم في التركيز على مصادر الطاقة البديلة الأخرى كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وزيادة كفاءة الطاقة الأحفوري، إلا أن الطاقة النووية تبقى، على الأقل في المستقبل المنظور، الخيار الأكثر قدرة على الاستجابة المتصاعدة لمصادر الطاقة البديلة. وبالمقابل فإن التوسع في الطاقة النووية يجب أن يكون محسوبا بدقّة لإن المخاطر الناجمة عن الخطأ أو نقص إجراء السلامة أو عدم الأخذ بالاعتبار الحالات الاستثنائية الناتجة عن الكوارث الطبيعية او الأعمال الإرهابية ستكون نتائجه كارثية.

إن هذه المخاطر الحقيقية تفرض أن يتعزز التعاون الدولي والإقليمي في جميع مراحل بناء وتشغيل مفاعلات الطاقة النووية والسعي لتحقيق عالمية جميع معاهدات واتفاقيات الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإعطاء الأولوية لتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتزويدها بالموارد اللازمة لكي تقدم للمجتمع الدولي ضمانات كاملة وموثوقة عن سلامة إجراءات الأمان في المفاعلات النووية ولتساهم في تطوير هذه الإجراءات وتعزيزها.

وفي الوقت الذي يقر فيه الجميع أنه بموجب القوانين النافذة فإن مسألة الأمن والأمان النووي في المنشآت النووية هي من مسؤولية الدولة التي فيها هذه المنشآت ، لكن يجب الإقرار أيضا أن الأضرار الناتجة عن الخطأ أو نقص إجراءات الأمن والأمان أو نقص في إجراءات الوقاية من الكوارث الطبيعية ومن الأعمال الإرهابية ستكون عابرة للحدود ، وأحيانا يكون الضرر على دول الجوار والدول الأخرى أكبر من الضرر على الدولة صاحبة المنشأة ، لذا وجب أن تكون إجراءات والأمان في المفاعلات بدرجة عالية من الشفافية وبما يطمئن دول الجوار ، مع تأكيد الدور المركزي للوكالة في تقديم هذه الضمانات وضرورة التنفيذ التام والشامل لاتفاقية الأمان النووي وبقية الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة كما نؤكد على المبادي التي وردت في اتفاقية الأمان النووي وخاصة ما جاء في المادتين السادسة عشر و السابعة عشر من الاتفاقية.

حافظت دولة قطر في السنوات الأخيرة على دور رائد في الجهود الدولية لمعالجة التغير المناخي كما تساهم في اداء دورها في ايجاد حلول مبتكرة للطاقة النظيفة والمنخفضة الكاربون وتحقيق اهداف مؤتمر المناخ COP26 والوصول الى صفر في الانبعاثات الكاربون لذلك فقد دخلت دولة قطر في شراكة مع شركة روزرويس من خلال الاستثمار في صناعة المفاعلات النمطية الصغيرة (SMR) حيث من المؤمل ان يؤدي هذا النوع من المفاعلات الكفؤة دورا مهما في تحقيق اهداف وتوصيات مؤتمر باريس للمناخ كما افتتحت دولة قطر بتاريخ 18 أكتوبر 2022 واحدة من اكبر المحطات الشمسية لتوليد الطاقة في المنطقة بسعة 800 ميغاوات وتبلغ مساحتها 10 كم مربع وتحتوي على 1،8 مليون لوح شمسي وتوفر 10% من الطاقة الكهربائية في دولة قطر في وقت الذروة.

وتقترح دولة قطر القيام بحملة دولية للتوعية، وبالذات في بلدان العالم الثالث، من اجل التعريف بمفاعلات الطاقة واجراءات الامن والامان فيها ومتابعة تحسين وتطوير اجراءات الامن والأمان في المفاعلات النووية ونشر ثقافة ترشيد استخدام الطاقة وخلق بيئة وطنية تتفاعل بشكل إيجابي مع الطاقة وحمايتها وتعزيز إجراءات الأمن والأمان فيها والحفاظ عليها وتطويرها.

في الختام نرجو لهذا المؤتمر ان يحقق النجاح المنشود ونأمل ان تكون نتائجه دافعا للعمل لتحقيق حل لمعالجة فقر الطاقة التي يعاني أكثر من مليار انسان من سكان العالم منها.

وشكرا السيدة الرئيسة